في ندوة نظمها منتدى الصحافة بفرع نقابة الصحفيين بتعز

الرؤى والمفاهيم لتقييم تجربة المجالس المحلية وما واجهت مراحلها من إختلالات من حيث المضامين النظرية والتطبيقية

أثرت الندوة الأولى لمنتدى الصحافة الذي دشنت بها نقابة الصحفيين اليمنيين فرع تعز فعاليات نشاطها للعام الحالي ٢٠٠٦م يوم الإربعاء ١٥ فبراير ٢٠٠٦م موضوع نظام السلطة المحلية من حيث المفاهيم والرؤى بجانب ما يحد من تقييم تجربة المجالس المحلية خلال الفترة الماضية..

وفي بداية الندوة قال الأخ/ محمد أحمد الحاج نائب محافظ محافظة تعز الأمين العام للمجلس المحلي في محاضرته إن نظام السلطة المحلية يعتبر أكبر منجز بعد الثورة والوحدة اليمنية.. إلا أنه لم يأخذ حقه في الجانب الإعلامي والمعرفي..

فإلى الآن واحد يقول؛ حكم محلي وآخر يقول؛ إدارة محلية؛ أو سلطة محلية..

ويطرح الفرق بين هذه المفاهيم فيقول :حكم محلي بمفهوم الواقع سياسياً.. يعني برلمان محلي وحكومة محلية وبرلمان وتشريعات واستقلال..

إدارة محلية معناه يقتصر على إيجاد صيغة أو نظام يعني بالإدارة المحلية.. لكن مسألة المشاركة الشعبية أو المشاركة المحلية في صنع القرار يعني بعيدة عن الواقع.

نظام السلطة المحلية أقصد وسط من حيث المفهوم.. لا حكم محلي ولا إدارة محلية..

فأطراف السلطة المحلية مكونة من الأطراف الآتية :

الطرف الأول : المجلس المحلي المنتخب.

الطرف الثاني : رئيس الوحدة الإدارية وهو (المحافظ أو مدير عام المديرية).

الطرف الثالث : الأجهزة التنفيذية المعنية بتنفيذ السياسة المحلية أو إدارة الشأن المحلي، وهناك أجهزة أخرى مرتبطة بالشأن المحلي.

صلاحية المجلس المحلي

أما عن صلاحيات المجلس المحلي فيطرح في هذا الجانب قائلاً أن المجلس المحلي له صلاحيات محدودة غير المجالس المحلية السابقة التي كانت في ظل الإدارة المحلية سابقاً.. المجلس المحلي هنا لا يتجزء من الدولة.. ليست مهمتها كالمجالس المحلية السابقة التي كانت مهمة تنموية محصورة خارج منظومة الدولة، وهنا الفرق بين المجالس المحلية الحالية والسابقة..

فالمجالس المحلية الحالية هي ليست وحدها صاحبة القرار ولكن سلطة محلية مكونة من أطراف.. مجلس محلي.. رئيس وحدة إدارية.. أجهزة تنفيذية هذا على المستوى المحلي.

الأطراف الأخرى التي لها علاقة مباشرة في نظام السلطة المحلية في المنظومة هي الأجهزة المركزية.

ولها علاقة مباشرة في منظومة السلطة المحلية لماذا؟

لأن المجالس المحلية جزء لا يتجزء من الدولة وبالتالي قراراتها تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية، إذا أصدرت أية قرارات أو أتخذت أية إجراءات تتعارض مع الأسس أو القوانين أو الضوابط التي تقرها السلطة المركزية تلغيها..

هنا العلاقة ليست علاقات مطلقة.. التي من المركز إلى المحافظة، ومن المحافظة إلى المديريات..

نوجد البنية التحتية الإدارية للأجهزة التنفيذية وبعد ذلك تأتي الإنتخابات.

نحن نعتبر هذا الموقف سابقة تشكر عليه القيادة السياسية.. بادرت على حسن النوايا.. وبدأت وأعلنت الإنتخابات ولو أن الأمور كانت غير جاهزة.

الإشكالات التي واجهتها التجربة

وحول الإشكالات والصعوبات التي واجهتها التجربة يطرح الأخ/ محمد أحمد الحاج قائلاً :

المجالس المحلية ومنها على سبيل المثال عندنا خمس أو ست مديريات التي انشئت أثناء التقسيم الإداري بداية التجربة.

يعني وجد المجلس المحلي الذي مهمته أن يشرف ويراقب ويوجه ولم يوجد الجهاز التنفيذي الذي يخضع لإشراف المجلس المحلي..

هذه المجالس في المديريات من خلال الواقع العملي وبين الكلام النظري.. هذه المجالس المحلية انتخبت وبدأت تزاول مهامها الإشرافية والرقابية.. أشبه بإدارة في مؤسسة.. مجلس إداري.

المجلس المحلي مهمته عبارة عن مجلس إدارة وعنده جهاز فني في المؤسسة يجتمع مجلس الإدارة.. كل شهر أو كل شهرين.. يرسم السياسات يشرف.. يوجه. يستلم تقارير ثم يصدر توجيهات للجهاز الفني والإداري.. هذه خلاصة مفهوم السلطة المحلية.

الإشكال الذي حصل خلال التجربة هي:

١- عدم تهيئة مسبقة في مفاهيم السلطة المحلية للناخب.. لعضو المجلس.. للجهاز التنفيذي في مفاهيم ومدلول ومعاني نظام السلطة المحلية من أهم الصعوبات الأخرى.

٢- عدم وجود البنية الإدارية والتحتية أو عدم تنفيذ مبدأ اللامركزية المالية والإدارية قبل أن تنفذ المشاركة الشعبية الواسعة.

مهام السلطة المركزية

وحول مهام السلطة المركزية يواصل حديثه فيقول :

مهمة السلطة المركزية المشاريع ذات الطابع الوطني الإستراتيجي أو مشاريع تربط أكثر من محافظة أو مشاريع التي تعجز عنها السلطة المحلية.

هناك مفاهيم أساسية غائبة عن أفكار الناس.. غائبة عن المهتمين.. حتى الحكومة وليس ذلك مبالغة.. الحكومة التي أعدت القانون والذي نفذت.. جاءت حكومة أخرى بعدها.. ماهو تفاصيل التجربة.. أقصد أنه نوع من المشاكل أو الصعوبات التي وجدت.. الحكومة التي أعدت وخاضت التجربة وعكت فيها طلعت وغير موجودة..

جاءت حكومة أخرى..

السلطة المحلية أو المجلس المحلي سلطته الإشرافية.. هل على كل الأجهزة التنفيذية في المحافظة.. لا .. تتفاوت علي الجانب الإشرافي.

الأصل أن صلاحية المجلس المحلي عندما يتولى الإشراف والرقابة على تنفيذ جميع القوانين في جميع المجالات.

مستوى نقل الصلاحيات والسلطات للمديريات

أما بخصوص مستوى نقل جميع الصلاحيات والسلطات إلى المديريات وما يتقيم من هذا على مستوى محافظة تعز فيقول :

في محافظة تعز لقد منحنا جميع هذه السلطات إلى جميع المديريات إلا في بعض المديريات وهو لم يحصل الصلاحيات إلى المديريات.. لأن المشكلة التي نعاني منها الآن.. هو أن بعض المحافظات نقلوا بعض الصلاحيات من المركز إلى المحافظة وتحولت إلى مركزية في المحافظة..

لكن نحن في تعز نقلنا الصلاحيات كاملة مع بداية عام ٢٠٠٥م.

كان وقتها البنك المركزي ممانع.. قلنا لا.. أصر الأخ المحافظ إذا أصر البنك على ذلك.. نفتح حسابات في البنك الزراعي أو نعمل خزائن في كل مديرية.. أقصد أن كل هذه الأمور كانت جانب إيجابي، وفي نفس الوقت رغم أنه في قصور.. في سلبيات في المديريات لأنه إذا في صلاحيات تنتقل من الأعلى إلى الأدنى دون خبرة سابقة.. دون رقابة لابد أنه يمارسها بعض السلبيات.

طبعاً هذا لابد ما يحصل على بعض الأخطاء وبعض السلبيات..

لكن الآن منذ شهر هناك حملة للجان مشتركة من المجلس المحلي والجهاز التنفيذي إلى كل المديريات قمنا بتشخيص كل الإختلالات وواجهة القصور.. ثم الآن نعمل ورش عمل ونخرج بمصفوفات مهام لإصلاح كل الإخلالات التي رافقت الصلاحيات في الفترة الماضية.. ثم نعمل شبه مؤتمر محلي مصغر يضم كل أعضاء المجالس المحلية.. نقدم لهم خلاصة هذه الاختيارات بحيث تشكل نقلة خلال ما تبقى من المرحلة القادمة السبعة الأشهر وأيضاً نرسى قواعد متينة بنظام السلطة المحلية.

من جانب آخر تحدث الأستاذ/ محمد أحمد الدرة عميد كلية الحقوق وبدأ حديثه قائلاً:

أولاً أشكر نقابة الصحفيين على دعوتهم لي في هذه الندوة الرائعة والذي خرجت منها بفائدة كبيرة من خلال حديث الأستاذ/ محمد الحاج كواقع لربما نحن ندرس في الإدارة المحلية والسلطة المحلية ونتلمس الواقع من خلال استبيانات واستشارات كما يتم وحصلنا على بعض البيانات ولكن ما سمعنا منه أفادنا كثيراً، وكنت أود أن أعطي مقدمة بسيطة وكنت قد طلبت من الأستاذ محمد نعمل تفاوض في ماذا يعني التنظيم الإداري في المركزية واللامركزية.. الفرق بين المركزية الإدارية والمركزية السياسية التي فيها تخوف في إنتخاب المحافظين لوجود الخوف في المفاهيم.. لكن ما تحدث به الأستاذ محمد بالفعل بين ماذا تعني السلطة المحلية وماذا يعني الحكم المحلي وماذا تعني اللامركزية السياسية وماذا تعني اللامركزية الإدارية..

سأتكلم عن محور بسيط لأنه اعتبر أن ما كتب في هذه الوريقات البسيطة لربما لم يكتب نهاية لتشخيص واقع السلطة المحلية، ونحن ليس هنا لإستعراض لما تم إنجازه من المحليات بقدر ما يهمنا تقييم المرحلة وما يجب عليه أن نكون عليه في المستقبل..

أخذت أبعاد ثلاثة وركزت عليها كثير في هذه الورقة، وهي البحر المالي وبعد الأختصاص وبعد السلطة الذي من خلالها على الأقل تتحقق إدارة محلية أو تتحقق سلطة محلية.

طبعاً الورقة فيها أربع نقاط رئيسية وهي :

- جهود إصلاح الإدارة المحلية في اليمن.

- رؤية تحليلية لتجربة المجالس المحلية في الجمهورية اليمنية في معالجة المشاكل وأخذت نموذج بسيط ومنها مشكلة البطالة..

هل استطاعت المجالس المحلية أن تحل هذه الإشكالية.

التحدي التي هي المحليات والتنمية السياسية.. كنموذج بشر وتنمية لمشاركة الناس للسلطة.. كسلطة شعبية.. ثم وصلت إلى بعض التوصيات أعتقد أنها مهمة.

قضية التشريعات الخاصة

ولكننا أننا بين مجموعة من المثقفين أتمنى أن أثير نقطة بسيطة وأترك الحديث لهم في كل نقطة على حده لإخراج أنا بالفعل محق فيما أقوله أو على أخرى يعني من خلال الدراسات..

ولا نريد أن أتكلم كثير.. فلو تركت الحديث للعنان وهذا سيعطينا ملائمة.. لكن أن أتحدث كمقدمة بسيط حول قضية التشريعات الخاصة في الإدارة المحلية في الجمهورية قد تنتقل من المركزية إلى عدم التركيز إلى المركزية اللامركزية المحلية وأخذت باللامركزية وخطوات كثيرة.. وما نحن بحاجة إليه ليست تلك الخطوات التي تمت نحن دائماً بحاجة إلى تلك الحجج التي تعوق تقدمنا نحو نظام مجلي متكامل.. نحن بحاجة إلى مثل هذه العوائق لكي نتغلب عليها.. بفعل الانتقادات التي تمت أو التي تطرح عن المجالس المحلية.. كيف نضع لها الحلول ومن السهل أن ننتقد ولكن من الصعب أن تضع المعالجات.

الأخ الدكتور العسلي وزير المالية حالياً ما أجمل كتاباته فيما يخص تنمية المال وكنت أتمنى أن يكون هذا الرجل وزيراً من خلال كتاباته التي يطرحها كتابه راقية جداً جداً..

إذا دارسة ضمنية هل يستطيع بالفعل أن يصل إلى تحقيق ما كان يؤمن به في الواقع؟.. هذا شيء اخر.. هي مكنه.. مكنه معينة هذه القدرة القيادة.. التأثير.. التعامل مع البشر مع الإنسان ملكات قد لا تجد في كل الناس ولا في كل المنظرين.

لدينا كما قلت نحن بحاجة إلى كوادر بشرية وإلى نماء بشري في معرفة كيفية إدارة المحليات.

إدارة المحليات فيها إيجابيات كبيرة ومن هذه الإيجابيات قضية وقاية السلطة المحلية على الهيئات التنفيذية.. سحب الثقة هذا كلام كبير جداً.. سحب الثقة من المحافظ هذا كلام كبير جداً هذا لم يحصل في أي قانون أخر في أية دولة أخرى.

العراقيل والمخاطر

ما هي العراقيل التي تواجه هذه المجالس المحلية في ضوء هذه المقدمة نسأل أنفسنا كيف نجعل نظامنا المحلي أكثر استجابة وتقلماً مع حاجات وثورات العصر، وفي نفس الوقت لا تحمل المخاطر المتصورة.. في مخاطر.. نحن نقول نريد أن ننتخب محافظ ومدير مديرية وهناك من يضع لنا مخاوف عديدة الانفصال.. التفكك.. التشردم.. عدم القدرات من الذي سيصل إلى هذا المنصب؟ مخاوف كثيرة.. هل المخاوف هي صحيحة؟ كيف نصل إلى تحقيق ما نصب إليه دون أن يحدث انتكاسة من جراء هذه التجربة.

جهود إصلاح الإدارة المحلية والمخاوف

استقلالية المجالس المحلية مالية ونركز دائماً فيها وإدارياً مع خضوعها لرقابة وإشراف الأجهزة المركزية في أن واحد هي الضمانة للإنجاز هي الضمانة لتحقيق النجاح، هي الضمان للوصول إلى تحقيق أهدا المجالس المحلية بدون ذلك لا نستطيع أن نصل إليه..

وقبل أن نجيب على الاستفسار السابق الذي هو محور الدراسة يعني لابد أن أتكلم عن جهود إصلاح الإدارة المحلية اليمنية والمخاوف كنقطة أولى ثم نترك بعد ذلك الإثراء في هذا الموضوع طبعاً نظام الإدارة المحلية في اليمن يهتم بالمقام الأول.

عليه الأمان للطموح الذي وضعه المشرع للمجالس المحلية من حيث مجتمع التنمية على المستوى الجغرافي والنوعي.

كيف تحرك التنمية هذه المجالس المحلية ذلك ما كان رأي المشرع طبعاً لا يستطيع أحد أن ينكر أن المجالس المحلية قد حققت نجاحات كبيرة في هذا الجانب. لكن تجربة الإدارة المحلية في اليمن تعرضت للنقد لعدم تناسب الإنجازات مع الآمال.. كنا نطمح ولذلك أول ما سمعت أن هناك مثلاً رقابة على مدير مديرية.. انتقل إلى الأستاذ محمد وأطلب منه الوثائق لكن أضعها كنموذج متقدم في المنهج الدراسي الذي نقدمه للطلاب.. جاءت انتكاسة أخرى أنه في مديرية أخرى أنه في مديرية أخرى أراد سحب ثقة من مدير المديرية يعني جاءت بطريقة أخرى أراد سحب ثقة من مدير المديرية يعني جادت بطريقة أخرى مخالفة للقانون وتتبعانها وانتقلنا يومها إلى منطقة المخا ووجدنا أن الإجراءات التي أتخذت ليست الإجراءات القانونية الذي من السهل الطعن فيها أمام القضاة والغاءها.

التجربة الأولى كان أفضل يكثر من حيث تتبع القانون وانتقلنا إليه وكانت رائعة جداً لكن اصطدمت في الواقع وانتكست لأسباب أو لأخرى.

طبعاً القانون الدستوري تكلم في مواد عديدة ماده ١٤٥،١٤٦،١٤٧،١٤٨ وتحدث عن المجالس المحلية لكن ركز تركيزاً أساسياً على الجانب الإنتخابي ولم يتحدث من السلطة المحلية لها الصلاحيات لها إيرادات لتحمل المسؤولية. ماي مسئولياتها كان قد ذكر في هذا الكلام. تحدثنا والمتأمل النصوص الدستورية والقانونية واللائحية يدرك أن الإدارة المحلية تعتبر شريكاً أساسياً مع الحكومة حيث تعرض الدستور للمجالس المحلية المنتخبة إنتخاباً حراً ومباشراً.. يتحدث عن السلطة المركزية ودورها في تنفيذ خطط التنمية في المحليات.. رغم أنه كان القرار الجمهوري للائحة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م ثم كانت بعد ذلك اللائحة التنفيذية شيء من الإيجابي أكثر وأكثر تصديقاً فكانت اللائحة رقم (٢١٩) هي الصادرة من مجلس الوزراء لعام ٢٠٠٠م هذه نصوص كلها منحت السلطة المحلية اختصاصات واسعة إلا أنها كما قلت لم يحدث التحول المطلوب من إدارة الدولة إلى حكم المجمع وما نصب إليه كل أستاذ أو كل صحفي أو كل مثقف أنه هو كيف ننقل الحكم أو كيف ننقل الإدارة من إدارة الدولة إلى إدارة المجتمع تحتاج إلى تدرج.. نحتاج إلى عوامل معينة لو اتبعت لوصلنا إلى هذه المرحلة المطلوبة.

أعتقد أن تجاه نحو حكم مجتمع هو إدارة سياسية وقد عبرت الدولة عن طريق قيادتها الرغبة نحو حكم المجتمع.. فخامة الرئيس أكثر من مرة يقول نحن نريد أن يكون هناك إنتخاب لمحافظ.. تريد هذه إدارة سياسية لكن الإرادة السياسية إذا حدث لها تردد..

ماذا سيحدث؟ بالفعل لو حدث التردد كانت الإرادة السياسية نحو توجه معين.. نحو الرقابة القوية من السلطة المحلية على المجالس المحلية.. فلو ترددت الإرادة السياسية ماذا يحدث؟ لا وظائف محلية صحيحة ولا سلطة محلية ذات بال ويوجد من يعلل بقاء الوضع على ماهو في مخاوف كثيرة.

من هذه المخاوف التفكك والانفصال وتفكك التراب الوطني، عدم الكفاءة لمن يمسك السلطة المحلية.. فقد أن السلطة والولاء.. عدم الاستقرار أو العنف وللتعقيب على هذا نعلل ما يلي :

التفكك والانفصال - هي مخاوف ناتجة عنا ماقبل بأن اللامركزية تشكل على الصعيد السياسي خطراً كبيراً لأنها تضعف سلطة الدولة المركزية.. نجعل كل محافظ أن يفكر بالإنفصال عندما نتحدث عنه المرافق القومية والمرافق الحلية نقول ما في زيادة وهذا ما يدور في العالم كله ما فيه حفاظاً على السيادة.. حفاظاً على الوحدة تبقى مرافق قومية إن الجيش مرفق قومي لا يدخل السلطة المحلية كما قال الأستاذ محمد.. الأمن يعتبر مرفق قومي لا يخضع في هذه الحالة الجيش الخارجية القضاء لأنه كمرجع لتحقيق العدالة كمرجع لإزالة الخلل والقضاء يجب مستقلاً بعيداً عن الخضوع للسلطة المحلية أو يكون محلياً بل يكون قومياً..

إذاً هذه المخاوف يعني يعرف الناس كثير يعتقدوا أنه لو حدث أن تعطي المجالس المحلية سلطات واسعة سيحدث انفصال. والجيش في العالم كله يعتبر قومي.. الأمن قومي.. والقضاء قومي وهما الدعائم الثلاث لتحقيق العدالة والانضباط ولا يمنع أن تكون للمجالس المحلية الرقابة على تنفيذ مبدأ الشروعية الذي هو خضوع الحاكم والمحكوم للقانون.

كيف تراقب المجالس المحلية على هذه المرافق القومية.. تراقب من خلال موفقة تنفيذ القانون وتستطيع أن ترفع دعوة قضائية.. تستطيع أن توصل القضية إلى المجالس المتخصصة المعنية في الحفاظ على مبدأ المشروعية بأنواع الرقابة المختلفة وفيها الرقابة السياسية والرقابة الإعلامية والرقابة الإدارية وأخيراً الرقابة القضائية باعتبارها أوفأ ضمان.

نائب المحافظ الأمين العام للمجلس المحلي بتعز :

نظام السلطة المحلية منجز ثالث بعد الثورة والوحدة اليمنية والمجالس المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة

عميد كلية الحقوق بجامعة تعز :

اللامركزية تشكل على الصعيد السياسي خطراً كبيراً وهناك خلط بين مفهوم اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية

قائد الأمن المركزي بمحافظة عدن

نشكر الجهود والتوجيهات أمن المحافظة والسلطة المحلية والجهود الشعبية

التواضع والأخلاق الحسنة والتعاون سمات يتصف بها رجل الامن .. وعليه أن يكون مثالياً سباقاً لعمل الخير محباً لوطنه ومواطنيه وشجاعاً غيوراً على الوطن والدفاع عنه .

في زيارة لقيادة الامن المركزي للاطلاع على أوضاع هذه المؤسسة ونشاطها ألتقينا بالاخ العقيد ركن حمود حسان الحارثي قائد الامن المركزي بمحافظة عدن مساعد مدير الامن ليتحدث عن مهام وفعاليات الامن وخطط وبرامج التدريب .

لقاء / صالح عكبور

نشارك زملاءنا بالوحدات الامنية والعسكرية في تأمين المحافظة وتوفير الطمأنينة للمواطنين

الحالة الأمنية بالمحافظة مستقرة تنعم بالأمن والسلام الاجتماعي

مؤسسة امنية مدنية نظامية

الامن المركزي مؤسسة أمنية تتبع وزارة الداخلية وهيئة مدنية نظامية وفقاً للدستور .

وتختلف من ناحية التدريب لأنها ذات طبيعة خاصة تتناسب مع حجم المهام المكلف بتنفيذها والتي تخرج عن نطاق وقدرات أفراد الشرطة بالاضافة الى تنفيذ المهام الامنية جنباً الى جنب مع الوحدات الامنية ،الامن المركزي رديف أساسي للقوات المسلحة وباستطاعته تنفيذ مهام متتالية متعددة .. كل المهام تنفذ وفقاً لتوجيهات أمن المحافظة والسلطة المحلية والاجهزة القضائية .

المهام

نحن نشارك زملاءنا في الوحدات الامنية والعسكرية في تأمين المحافظة وتوفير الطمأنينة للمواطنين من خلال تأمين المنشآت الدورية الراجلة والثابتة وفي الاماكن المحددة للخطة الخمسية وتأمين مداخل المحافظة - المنافذ الرئيسية- وتأمين تحركات الزوار والسياح الاجانب وتأمين سير المحاكم ومنع حدوث أية أعمال شغب أو أعمال إرهاب وتأمين الفعاليات والانشطة الرياضية والجماهيرية وتأمين المسيرات السلمية الى جانب المشاركة في تأمين الاحتفالات بالاعياد الوطنية وكذا المناسبات الدينية وتقديم أية خدمات إنسانية تطلب الخارجين عن القانون والقيام بحملة تفتيش على السلاح ومنع دخول المحافظة وفقاً لتوجيهات قيادة المحافظة وهذه مهام تنفذ وفقاً للخطة على مدار الساعة .

الحالة الامنية

الحالة الامنية بالمحافظة مستقرة ومحافظة عدن مثلها مثل بقية المحافظات تنعم بالامن والاستقرار والسلام الاجتماعي والجريمة لايخلو منها أي مجتمع مهما كان مثالياً وإنما تزداد هنا وتنقص هناك .والعكس وفقاً للعديد من العوامل ولكن بشكل عام محافظة عدن من أكثر المحافظات استقراراً

التأهيل والتدريب

حتى يتم تنفيذ المهام بدقة وأداء متميز فإن منتسبي الامن المركزي يتلقون تدريباً مكثفاً ويعقد لهم العديد من الفرق والدورات التأهيلية والتخصصية وقد تم مؤخراً إنشاء وحدة خاصة لمكافحة الارهاب من قيادة الامن المركزي بصنعاء ونفذت عدة مهام ناجحة كان آخرها تحرير الرهائن الايطاليين في محافظة مأرب .. كما أن هناك تدريب نوعي بدأ في قيادة الامن المركزي والفروع من خلاله عقد دورات متخصصة في مجال الكمبيوتر وتعليم اللغات حتى يمتلك منتسبي هذا الجهاز القدرات والمهارات اللازمة التي تمكنه من التعامل مع الاحداث بإقتدار ..

حيث تم في هذا الجانب في العام ٢٠٠٥م عقد دورات تدريبية لمكافحة الشغب ودورات تنشيطية لمنتسبي الامن للدفاع عن النفس ودورتين في الكمبيوتر ودورتين في اللغة الانجليزية ودورتين في الاسعافات الأولية بالتعاون مع جمعية الهلال الاحمر اليمني بعدن.. وفي عام ٢٠٠٦م لدينا برنامج لتأهيل والتدريب لنفس الدورات والتخصصات .

مشاريع أمنية

تم مؤخراً إنشاء عدد من الشرط الامنية لمواكبة التطورات الجارية في المجتمع وبما يلبي حاجة المجتمع من الخدمات الأمنية مثل الشرطة النسائية والشرطة الدورية الراجلة وشرطة مكافحة الشغب وشرطة الاداب بالاضافة الى الشرطة السياحية والقضائية والعمل بشكل فريق عمل واحد ولاتوجد تناقض او أزدواجية .

كلمة أخيرة

العلاقة مع المواطن نحن نطمح الى المزيد من التعاون مع المواطنين الى جانب الاجهزة الامنية ونريد أن نصل الى أن يكون كل فرد في المجتمع رجل شرطة حتى يسهل على الاجهزة الامنية مهام كثير ويساعد علي الحد من الجريمة وضبط مرتكبيها عندما يكون هناك تعاون كبير مع الاخوة والذي نحن نعتز بتعاونهم لأنه من الصعب في أي مجتمع أن نضع لكل مواطن شرطي .

بالفاكس السريع

البطالة

لاشيء في أفق حياتهم يوميء بانفراج أزمتهم اومعاناتهم الممتدة منذ زمن فقدان الامل سمة احاديثهم المتعضة بكل ماتحمل في تعابيرها من هموم ..

شباب تعذرت أمامه سبل الحياة .. لايجد مكاناً لتصريف طاقاته .. مما يجعل حالاتهم العصبية الهستيرية تبدو مستفزة لأتفه الاسباب .

حدثني أحدهم عن طرق بعضهم البارعة في إختيار وإبتكار كل مايتصل بالكيف حاسة شمنا كما قال لم تعد حساسة كما ينبغي بل إنها لاتستجيب لهذه المسكنات الخفيفة التي نلجأ إليها باعتبارها مخارجنا الوهمية من هذا الحال .

حالة من عدم الاكتراث والعدوانية غير المبررة التي يبدونها تجاه الآخرين هي نمط من سلوكيات فجة مشاكسات وخصوصيات بعضها حادة لاتعليل لوقوعها سواء أن أصحابها شباب من هذا النوع المحبط .

فقدان الامل بالحياة وبإمكانية العيش الكريم والعمل تحت سماء الوطن .

من المحبطات الجسيمة على الذات .

فيض مفرزات البطالة لايمكن حصرها بما سلف فهذا الداء يحمل في طياته مخاطر إجتماعية لاحدود لها .

لانريد إنكاء جراحات الآباء الأكثر تحملاً لهذا العناء وذلك المستوى غير المسبوق من عقوق الوالدين ..

هؤلاء الآباء والامهات .. ممن بذلوا الجهد في سبيل الابناء.. لايجدون حلاً لمعضلة البطالة التي ولدت هذا المستوى من الانحرافات الاخلاقية والسلوكية .

التي هي وليدة هذا الواقع المؤسف ربما نبدو كمن يدفنون رؤوسهم في الرمال لانريد أن تبلغ المصارحة حدها .

وهو مايرجح تفاقم مأساتنا مأساة هذا الجيل ممن يعيشون وطأة المعاناة الادهى مما سلف أن لا حلول للمشكلة على المدى القريب وهو مانيذر بوضع كارثي بكل مافي الكلمة من معنى .

ثم ماذا يرجى من شباب يعيش هذا المستوى من الاحباط وفقدان الامل ..

إنها مأساتنا الاجتماعية الحادة التي تعكس نفسها سلباً على واقع الحياة برمتها فمن غير الممكن قطعاً الحديث عن إبداعات الشباب .. والتفوق في تحصيلهم العلمي .. في ظل هموم بهذا الحجم من المعاناة .

إنها البطالة التي تنخر قيم المجتمع ونفوس ابنائه .. معها لايمكن الحديث عن ذلك المستوى الذي عهدناه في مجتمعنا من تكافل إجتماعي وقيم .. وطموح الانسان .

إنها وبحق قضية إجتماعية لايمكن أن تواجه بالسكوت أو بالتحفظ عن الرقم الحقيقي للبطالة ..

فالمسؤولية تقتضي وضع المخارج والمعالجات الصائبة بما يكفل المجتمع العيش الكريم .. وبما يمكن من توجيه طاقات الشباب وابداعاتهم إنه الاستثمار الحقيقي للعقول البشرية ..

القادرة على تغيير الواقع وإشراء الحياة إن وجدت الاهتمام .

عبدالقوي الاشول